عربية وعالمية

لآخر الأخبار العربية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/International

«تأسيسية الدستور» المصرية تدشن «اعرف دستورك» الأربعاء

القاهرة ـ أ.ش.أ: تعقد الجمعية التأسيسية للدستور مؤتمرا صحافيا يوم الأربعاء المقبل للاعلان عن تدشين حملتهم الإعلامية لتوعية المواطنين بمواد الدستور الجديد تحت شعار «اعرف دستورك» قبل الاستفتاء عليه. وقال عمرو عبدالهادي عضو لجنة المقترحات والاتصال المجتمعي بالجمعية إن تكاليف الحملة الإعلامية تقدر بـ 100 ألف جنيه، تشمل أجور المخرجين والمعدين والعاملين، مشيرا إلى أن تلك التكاليف تحملتها وزارات الإعلام والثقافة والشباب واتحاد الإذاعة والتلفزيون والهيئة العامة للاستعلامات.

حمّل بعض أبناء الشعب المصري من "المعرقلين" جانباً من المسؤولية في عدم تنفيذ برنامجه

مرسي: حققت 70٪ من الأهداف التي وعدت بإنجازها في 100 يوم

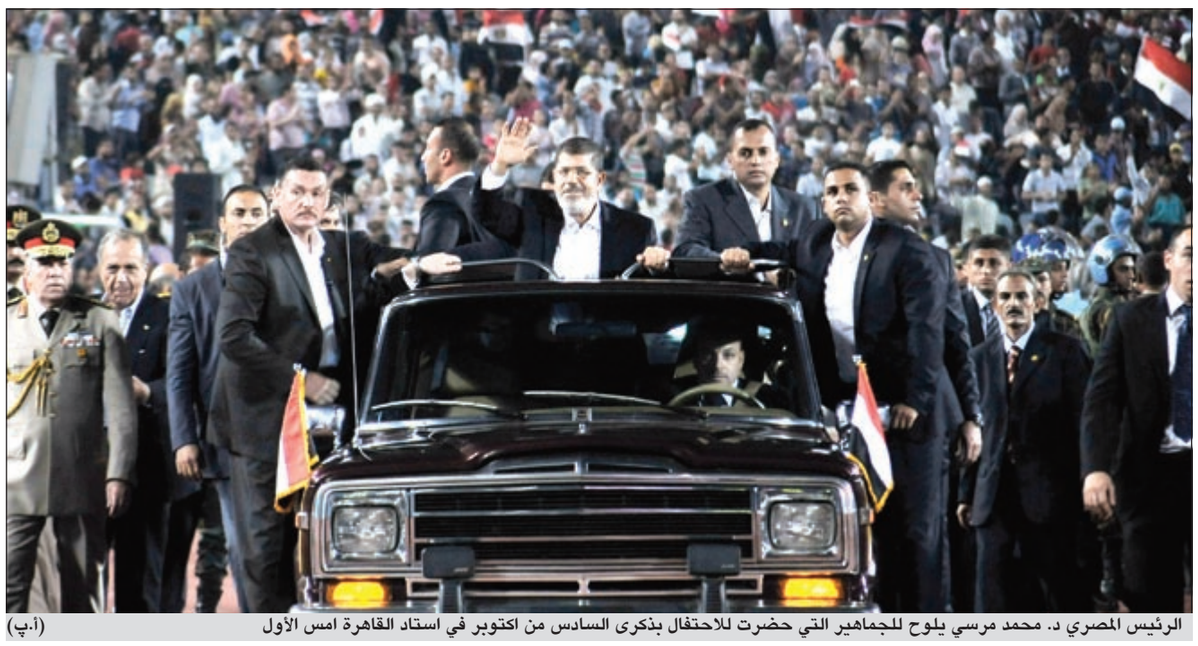
الرئيس المصري د. محمد مرسي يلوح للجماهير التي حضرت للاحتفال بذكرى السادس من اكتوبر في استاد القاهرة امس الأول (أ.ب)

القاهرة ـ وكالات: قال الرئيس المصري د.محمد مرسي انه لم يحقق بشكل كاف الاهداف التي وعد بانجازها خلال الـ 100 يوم الاولى له في الحكم ولكنه استهدف تهدئة المنتقدين بتسليط الضوء على ابرز انجازاته.

وتحدث مرسي اول من امس امام عشرات الآلاف من المصريين الذين تجمعوا في ستاد القاهرة في الذكرى السنوية لحرب اكتوبر 1973 ضد اسرائيل.

وقال مرسي «عندما اعلنت نتائج الانتخابات وبدأت بتسلم المسؤولية في 30 يونيو كنت اعلن عن برنامج واضح»، مشيرا الى خطة تستغرق 100 يوم تركز بشكل واسع على قضايا مثل الامن وامدادات الطاقة والخبز ونظافة الشوارع والتكدس المروري.

واضاف «ما تحقق غير كاف طبعا ولكن ما تحقق بمعايير مهنية حوالي 70٪ مما استهدفنا في هذه الـ100 يوم». وقال مرسي ان من بين اوجه القصور الرئيسية لحكومته عملية توفير اسطوانات الغاز اللازمة لاستهلاك المصريين.

وقال مرسي «تم توفير الاحتياجات من البوتاجاز بنسبة حوالي 85٪ طبعا 15٪ هذا عجز نتألم له جميعا ولكن هناك اسباب ولا نتهرب من المسؤولية ولكن 5٪ نسعى لتحقيقها»، مشيرا الى فساد متأصل في البلاد كأحد الاسباب وراء عدم كفاية الامدادات. ومن بين ابرز انجازاته، شدد مرسي على عمل وزارة الداخلية لتعزيز الامن في البلاد والذي تدهور بعد الانتفاضة التي وقعت العام الماضي.

وفي محاولة لوقف الانتقادات انه قدم السياسة الخارجية على الشؤون الداخلية، قال مرسي ان رحلاته منذ انتخابه والتي كان من بينها اديس ابابا وبكين ونيويورك استهدفت تعزيز الاقتصاد، وقال «عملنا تسع رحلات في 11 يوما عادت على الاقتصاد دعما له بحوالي عشرة مليارات دولار بطريق مباشر ومشروعات استثمارية خلال فترة وجيزة». وقال مرسي للحشد انه لم يحد عن مبادئه الاسلامية بقبوله القرض.

وقال «الناس بيتكلموا عن القروض انها ربا ولا لأ، انا لا اقبل ابدا ان يأكل المصريون من الربا. 1,1٪ أهذا ربا؟».

وأضاف أن من بين أهم تعهدات برنامج الـ 100 يوم هو تحقيق الانضباط الأمني وأبرزها العمليات العسكرية والأمنية المستمرة في سيناء لتحقيق الأمن في سيناء وتأمين حدود مصر، لافتا إلى أن الحملة ستتواصل حتى تحقق أهدافها.

وحمل مرسي بعض أبناء الشعب المصري جانبا من المسؤولية في عدم تنفيذ برنامج «الـ 100 يوم» بفعل عدم وجود التزام وانضباط لديهم.

وانتقد من أسماهم «المعرقلين» للجهود التي تبذلها مؤسسات الدولة والذين يشوهون الإنجازات التي تتحقق لمد جسور التواصل مع العالم لاستعادة دور مصر ومكانتها في المحافل الدولية، داعيا إياهم إلى الكف عن محاولات التشويه المتعمدة التي يقومون بها أو طرح أفكار بناءة للنهوض بالوطن.

وطمأن مرسي المسيحيين في مدينة رفح على عدم تعرضهم لأي سوء مؤكدا «أن الاعتداء عليهم هو اعتداء علي شخصيا».

وكان إسلاميون متشددون قاموا مؤخرا بإجبار 9 أسر مسيحية على مغادرة منازلهم بمدينة رفح الحدودية (أقصى شمال شرق صحراء سيناء)، فيما أكدت رئاسة الجمهورية المصرية عقب أيام قليلة من الحادث على لسان الناطق باسمها ياسر علي «انتهاء أزمة تهجير الأسر المسيحية من رفح وبدء عودتهم إلى منازلهم».

من ناحية أخرى، شدد الرئيس مرسي على دعم مصر للقضية الفلسطينية ودعم أبناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة لتخفيف معاناتهم من دون أن يؤثر ذلك على الأمن القومي المصري.

كما تعهد بالوقوف إلى جانب الشعب السوري لأن مصر وسورية جسد واحد.

واعتبر الرئيس المصري محمد مرسي أن انتصارات أكتوبر في الحرب بين بلاده وإسرائيل عام 1973 تحققت بفضل تضافر جهود شعب مصر وجيشها، لافتا إلى أن ذلك التعاون هو سبب نجاح ثورة 25 يناير. وقال مرسي ان الشعب المصري سيظل يفاخر بما حققته قواته المسلحة يوم السادس من أكتوبر عام 1973 «التي ستظل تبعث فينا إرادة القيادة والأمل في العبور نحو المستقبل وذكرى أكتوبر لن تموت أبدا لأنها كانت دليلا على العزيمة وعبورا لمستقبل أرحب».

وأوضح أن نجاح ثورة 25 يناير (التي أطاحت بالنظام السابق) كانت بسبب رفض الشعب المصري وجيشه أن تستغل فئة قليلة انتصارات أكتوبر وتوظفها لمصالح شخصية، لافتا إلى أن هذه الفئة فشلت في تحقيق أهدافها بفعل روح أكتوبر «حيث ثار الشعب وحماه جيشه».

وأضاف أن الشعب المصري وجيشه كانوا يدا واحدة تحركوا معا لرفض الفساد وتزوير الإرادة والانتخابات، مشيرا الى أن الشعب المصري بمختلف أطيافه وتياراته تحركوا في ثورة 25 يناير السلمية لإعادة الأمور إلى نصابها في حماية قواته المسلحة لتحقيق الحرية للجميع والعدل والكرامة والعدالة الاجتماعية.

وشدد الرئيس المصري على ضرورة تضافر جهود جميع المصريين شعبا وجيشا وحكومة وأمنا ورئيسا لإنجاز العبور الثالث نحو التنمية والاستقرار والأمن، مطالبا الجميع بالعمل الجاد والفاعل من دون النظر لأي انتماءات سياسية أو دينية أو فكرية وأن تكون مصر هي العنوان الذي يهتدي به الجميع.

وتعهد مرسي بتحقيق حياة كريمة لأسر شهداء ثورة 25 يناير ولمصابي الثورة وأسرهم وبالقصاص من قتلة الثوار، لافتا إلى «ضرورة أن تؤدي لجنة تقصي الحقائق الحقيقية قريبا بالتحقيق في جرائم قتل شهداء ثورة 25 يناير».

وتقدر الإحصائيات الرسمية عدد من قضوا خلال أحداث الثورة بـ 946 وعدد المصابين بأكثر من ثلاثة آلاف، فيما قدمت لجنة تقصي الحقائق في أحداث الثورة يوم الخميس الماضي طلبا إلى النائب العام المصري لإعادة نظر قضية قتل متظاهري الثورة التي أدين فيها الرئيس السابق حسني مبارك ووزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي بالسجن المؤبد.

ووجه مرسي تحية إلى القوات المسلحة المصرية التي تحملت أعباء المرحلة الانتقالية حتى أوفت بعهدها وقامت بتسليم السلطة إلى إدارة مدنية منتخبة انتخابا شعبيا حرا في 30 يونيو 2011.

وأكد مرسي عزمه وإصرار الإدارة المصرية على مكافحة الفساد والفاسدين الذين مازال بعضهم يعبثون في أقوات ومصائر المصريين.

ولفت إلى أن الموازنة العامة لمصر والتي تقدر بنحو 533 مليار جنيه (حوالي 88 مليار دولار) موزعة على أربعة أقسام الأول للدعم والثاني لخدمة الديون المتراكمة والثالث للرواتب والأجور والرابع يوجه إلى باقي المشروعات وتنفيذ خطط الحكومة.

ودعا مرسي إلى العمل من أجل توجيه الدعم إلى مستحقيه، مشيرا إلى أن نحو 20٪ من أبناء الشعب المصري هم من الطبقة فوق المتوسطة ممن لا يحتاجون للدعم الذي يكلف الموازنة العامة للدولة نحو 130 مليار جنيه لاسيما دعم الوقود الذي يتكلف 100 مليار جنيه من مبلغ الدعم.

> **الرئيس المصري يتعهد بمتابعة التحقيق في قتلة شهداء 25 يناير**
>
> **الاعتداء على المسيحيين هو اعتداء عليّ شخصياً**
>
> **يجب تضافر جهود جميع المصريين شعباً وجيشاً وحكومة وأمناً ورئيساً لإنجاز العبور الثالث نحو التنمية والاستقرار والأمن**

مجلس الوزراء يوافق على تخفيض أسعار أراضي المصريين بالخارج

القاهرة ـ أ.ش.أ: أكد د.طارق وفيق وزير الاسكان والمجتمعات العمرانية ان مجلس الوزراء برئاسة د.هشام قنديل وافق باجتماعه الاخير على عدة تيسيرات جديدة في مشروع «بيت الوطن» لتوفير اراض للمصريين في الخارج تشمل تخفيض اسعار الاراضي وتيسيرات اخرى في طرق السداد.

وقال وزير الاسكان في تصريحات له امس، انه تمت الموافقة على تخفيض قيمة سعر المتر المربع في مدينة القاهرة الجديدة ليصبح 450 دولارا بدلا من 500 دولار، وفي الشيخ زايد 610 دولارات بدلا من 675 دولارا، وفي دمياط 385 دولارا بدلا من 420 دولارا، وفي مدينة بدر 225 دولارا بدلا من 255 دولارا.

كما تقرر أن يصبح سعر المتر بالمنطقة الأولى من مدينة المنيا الجديدة 160 دولارا بدلا من 170 دولارا، وأن يصبح سعر المتر في المنطقة الثانية بالمدينة 190 دولارا بدلا من 205 دولارات مع بقاء نسب التميز للقطع كما هي.

وأشار إلى أنه تمت الموافقة على خفض الدفعة المقدمة لتصبح 25٪ بدلا من 35٪ مع مد فترة السداد إلى 5 سنوات تبدأ من تاريخ استلام الأرض بدلا من 3 سنوات، كما تمت زيادة نسبة الخصم للمبالغ المسددة (أكثر من الدفعة المقدمة) إلى 15٪ بدلا من 10٪ من قيمة الأرض على إجمالي المبلغ المتبقي (75٪)، أو ما يتم سداده مقدماً من الحاجزين على المبالغ المقدمة.

وقال ان هذه التيسيرات تسري على الجميع من بداية المشروع، مشيرا إلى أن اللجنة العليا للتقييم بالهيئة العامة للخدمات الحكومية أعدت تقريرا أوضحت فيه مناسبة الأسعار المقترحة بالدولار، وكذا شروط السداد والتيسيرات الأخرى وذلك في ضوء الواقع العملي وأهمية تشجيع جذب المصريين بالخارج للسكن في وطنهم والاستثمار به دون اجحاف حق خزانة الدولة.

وكانت هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة التابعة لوزارة الإسكان قد سبق أن أعلنت عن طرح المرحلة الأولى لاراضي «بيت الوطن» والتي تشمل 7600 قطعة أرض بمساحات تتراوح ما بين 350 و800 متر للقطعة في خمس مدن هي: القاهرة الجديدة والشيخ زايد وبدر ودمياط الجديدة والمنيا الجديدة) بهدف تحقيق الترابط بين الوطن وأبنائه في الخارج من خلال إتاحة تملك الاراضي لهم ولأبنائهم وتشجيعهم على الاستثمار في مجال الإسكان والخدمات بالإضافة إلى توفير موارد مالية غير تقليدية بالعملة الأجنبية وخلق فرص عمل جديدة في مجال التشييد والبناء.

عفت السادات: لا علاقة بين خطاب مرسي وذكرى 6 أكتوبر سوى التوقيت

أكد عفت السادات رئيس حزب مصر القومي، ان خطاب الرئيس محمد مرسي امس الاول لم يمت لـ 6 اكتوبر بصلة، اللهم الا التوقيت (المناسبة) فقط، مشيرا الى انه لم يتعرض في خطابه لاحداث او قادة 6 اكتوبر.

واضاف السادات لموقع «مصراوي» ان الرئيس ادعى في خطابه انخفاض نسب التضخم وارتفاع قيمة الجنيه امام الدولار، في حين انه من المتوقع هبوط قيمة الجنيه لادنى درجاته آخر العام، وكذلك الاوضاع الاقتصادية تزداد سواء على عكس ما اوضح مرسي.

وانتقد رئيس حزب مصر القومي عدم وجود خطة اقتصادية واضحة تمكن للقوى السياسية والشعب الوقوف خلفها ودعمها، مضيفا ان الكلام مخالف تماما لما يجري على ارض الواقع.

وعن حضور عدد من قتلة السادات قال ان وسائل الاعلام وكل المؤيدين لعودة قتلة السادات للساحة السياسية مرة اخرى سيذوقون من نفس الكأس.

اشترط أن تطلب منه الجهات الرسمية ذلك

محمد الظواهري: مستعد لوقف العمليات الجهادية بسيناء

القاهرة ـ العربية.نت: اكد زعيم تنظيم جماعة السلفية الجهادية في مصر محمد الظواهري شقيق زعيم تنظيم القاعدة ايمن الظواهري أنه على اتم استعداد للتدخل لوقف العمليات الجهادية في سيناء فورا، بشرط ان تطلب منه الجهات السيادية الرسمية في الدولة ذلك وان تعطيه كل الضمانات لتنفيذ الاتفاقات التي على اساسها تتم تسوية ووقف تلك العمليات.

الى ذلك اشار الى انه مستعد للذهاب الى سيناء ومقابلة عناصر من تلك الجماعات الجهادية واقناعها بوقف العنف، مؤكدا ان لديه القدرة على ذلك، وقال الظواهري: إن الحكومة مازالت تتعامل معنا على اننا طرف غير مقبول رغم اننا لا نعرض سوى الوساطة للتوصل الى حلول بين الجانبين الخارجي والداخلي، فلدينا استعداد للتواصل مع الغرب بشان الجماعات التي يخشاها وكذلك التواصل مع الحكومة الحالية بشأن الجماعات الجهادية التي تمارس اعمال عنف.

وأضاف الظواهري، لم نسم انفسنا جماعة السلفية الجهادية وانما اطلق علينا هذا اللقب فنحن مسلمون مثل باقي مسلمي مصر ومن يرانا كذلك فاهلا به، مؤكدا انهم ليست لديهم اي طلبات خاصة كتنظيم جهادي سوى تطبيق شرع الله. واشار الظواهري الى ان تنظيمه يعتبر ان انشاء الاحزاب السياسية او المشاركة فيها غير جائز شرعا وانهم كتنظيم سينخرطون في الحياة السياسية من خلال الجزء الشرعي المباح وهو تنظيم المؤتمرات والندوات والمسيرات. يذكر ان الظواهري تم الافراج عنه ضمن 59 معتقلا في شهر مارس الماضي بعد ثورة 25 يناير.

أثرياء مصر يستحوذون على 7,4 مليارات دولار من الدعم

القاهرة ـ العربية.نت: قدر متخصصون اقتصاديون حجم ما يستحوذ عليه أثرياء مصر من إجمالي الدعم الذي تقدمه الحكومة المصرية بنحو 45,2 مليار جنيه (7,4 مليارات دولار) تعادل 40٪ من إجمالي الدعم البالغ نحو 113 مليار جنيه «18,5 مليار دولار».

وقال رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى بمصر، د.محمد الفقي، إن إجمالي الدعم يبلغ 113 مليار جنيه، وأن 40٪ منه يذهب للأغنياء، مشددا على أهمية العمل في الوقت الحالي لخفض هذه النسبة ثم محوها تماما. وقال خلال اجتماع اللجنة لمناقشة موضوع هيكلة الدعم وكيفية إيصال الدعم لمستحقيه من الفقراء، إن الدعم هو الضريبة التي تفرضها الحكومة على الأغنياء لإعطائها للفقراء لمواجهة غلاء المعيشة وأعبائها، مشددا على أنه على أنه لا مساس بأي سلعة من سلع التي تدعمها الدولة من أجل الفقراء.

يأتي ذلك في الوقت الذي أكدت فيه وزارة المالية أن العجز الكلي بالموازنة العامة للدولة قفز إلى 136,5 مليار جنيه، أي ما يعادل نحو 8,8٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من يوليو 2011 وحتى مايو 2012، مقابل نحو 112,6 مليار جنيه خلال ذات الفترة من العام السابق له. وأشارت وزارة المالية إلى انخفاض نسبة العجز الأولي للناتج المحلي الإجمالي ليبلغ 2,7 نقطة مئوية خلال 11 شهرا، مقارنة بـ 2,9 نقطة مئوية خلال الفترة ذاتها من العام السابق عليه.

من جهته، طالب الخبير الاقتصادي، د.حمدي عبدالعظيم، بضرورة العمل على ترشيد قيمة الدعم بحيث يحصل على الدعم من يستحقه فقط، خاصة أن هناك كثيرا من أوجه الدعم لا يستفيد منها الفقراء أو محدودو الدخل.

وشدد عبدالعظيم على ضرورة مواجهة الفساد الذي يستنزف القيمة الإجمالية للدعم والتي تمثل نسبة كبيرة في إجمالي العجز في الموازنة العامة للدولة، ففي الوقت الذي يصل حجم العجز إلى أكثر من 130 مليار جنيه، نجد أن الأغنياء أو أثرياء مصر يستحوذون على نحو 42,5 مليار جنيه، وغالبا تظل مشكلة دعم الطاقة أو البنزين هي الأكثر استنزافا للقيمة الإجمالية للدعم وهو الباب الأساسي لاستنزاف الأغنياء لقيمة الدعم.

وأكد عبدالعظيم ضرورة أن يرشد جميع المواطنين دون استثناء سواء الفقراء أو الأغنياء ما يحصلون عليه من قيمة الدعم، فليس من المنطقي أن يحصل المواطنون على الخبز لاستخدامه كعلف للمواشي والحيوانات وفي النهاية نجد الدولة مطالبة بسداد مليارات الدولار لاستيراد القمح من الخارج في إطار منظومة الدعم.

مادة حقوق المرأة بالدستور الجديد شهدت هجوماً عنيفاً

صبحي صالح: أضفنا جملة للدستور لمنع زواج المثليين

القاهرة ـ العربية.نت: حسم عضو لجنة الصياغة بالجمعية التأسيسية للدستور، المحامي صبحي صالح، إشكالية إضافة جملة «فيما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية» إلى المادة الخاصة بحقوق المرأة في الدستور الجديد، مؤكدا أنها تهدف إلى التصدي للمعاهدات الدولية التي وقعت عليها مصر رغم تضمينها مواد تخالف الشريعة الإسلامية، مثل المساواة بين الرجل والمرأة في الميراث، أو إباحة زواج المثليين، وغيرهما من البنود التي تتعارض مع الشريعة الإسلامية.

وأكد أن الهجوم الذي تشنه حاليا بعض الحركات النسائية غير مبرر، لأن الدستور الجديد تضمن مادة تؤكد التزام الدولة بتمكين المرأة من جميع حقوقها.

وكان عدد من الحركات النسائية نظمت وقفة احتجاجية أمام قصر الاتحادية ضد مواد الدستور التي وصفوها بأنها تقلل من حق المرأة، مطالبين بحذف نص «بما لا يخالف أحكام الشريعة» من مادة حقوق المرأة.

وفي حديثه مع «العربية.نت» أكد صالح أن المقصود بوضع هذا النص في المادة الخاصة بحقوق المرأة هو توقيع مصر عددا من الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، مثل اتفاقية «السيداو» التي تتضمن بنودا تخالف الشريعة الإسلامية وتبيح أنماطا من الأسر محرمة عندنا، مثل زواج المثليين والمساواة بين الرجل والمرأة في الميراث أو في الزواج، ولو لم تتم إضافة هذه الجملة تصبح مصر ملتزمة بتطبيق تلك الاتفاقيات، بل ووضع قوانين تبيح البنود التي تتعارض مع شريعتنا، مثل السماح بزواج المثليين أو منع تعدد الزوجات.

وأوضح أن الشريعة الإسلامية لا تعرف المساواة المطلقة بين الرجل والمرأة، فهما ليسا متساويين مثلا في الميراث.

كما أشار صالح إلى أنه تم الانتهاء من صياغة تلك المادة دون اعتراض أي من المائة عضو الممثلين للجمعية التأسيسية، وأنها ليست محلا للخلاف أو النقاش، واصفا كل من يعترض على نصها بعدم الاعتراف بالدين الإسلامي وإثارة الفوضى دون فهم.

وقال صالح إن التصويت النهائي على مواد الدستور سوف يبدأ الأسبوع المقبل، وسيكون الدستور جاهزا بشكله النهائي منتصف شهر نوفمبر المقبل، وذلك بعد عرضه على لجان من المتخصصين في كل المجالات، ومن المفترض أن يصدر رئيس الجمهورية بعدها قرارا بعرضه على الاستفتاء الشعبي العام.

وفيما يتعلق بالدعاوى القضائية التي تطالب بحل الجمعية التأسيسية، وبالتالي إجهاض هذا الدستور الجديد قال صالح إن الجمعية تمارس عملها بصرف النظر عن تلك الدعاوى، لأنها ترى أنها تقوم بعمل وطني يجب ألا تتوقف عنه لحين الفصل في الدعاوى.

حفظ وثائق «ثورة 25 يناير» ومحاكمة مبارك بدار الوثائق الجديد

القاهرة ـ أ.ش.أ: أعلن د.محمد صابر عرب وزير الثقافة أن الوزارة قدمت مشروع قانون الوثائق القومية الجديد للحكومة المصرية خلال الاسبوع الماضي، وقال «انه في حالة الموافقة عليه سيتم تفعيله ويلزم جميع الجهات في الدولة بما فيها وزارتا الدفاع والداخلية وكل الجهات السيادية بتسليم وثائقها للدار ليكون لدينا قانون محترم وبيئة تحافظ على الأرشيف الوطني لها».

وأضاف ـ في بيان صحافي امس عقب زيارته التفقدية التي قام بها لمبنى دار الوثائق الجديد بعين الصيرة ـ «انه لا ينبغي أن نخلط بين قانون المعلومات وقانون الوثائق، فقانون المعلومات يعني المعلومات الإدارية المتداولة الخاصة بالشفافية للمجتمع والصحافة، أما قانون الوثائق فهو تلك المعلومات التاريخية»، لافتا إلى أن القانون يتيح فرصة الاطلاع على الوثائق كحق من حقوق المواطنة لذلك لابد من إتاحتها للجميع وفق قواعد فنية وبشكل لا يضر بأمن البلاد ويؤكد أننا في دولة حديثة.

وأضاف عرب «انه أرسل خطابا لوزير الداخلية لاتخاذ التدابير الأمنية اللازمة لحماية المبنى الجديد من البلطجية الذين هاجموا مبنى الوثائق بعين الصيرة بأسلحة نارية وقاموا بسرقة مواد ومعدات البناء والمحولات الكهربائية الخاصة بالمشروع، مما أدى إلى تأجيل تسلمه الذي كان من المفترض تسليمه في العام الماضي ولكن حالت الظروف التي مرت بها البلاد دون تحقيق ذلك ويأمل في تسليمه خلال نهاية هذا العام أو بداية العام المقبل».

وكان وزير الثقافة قد قام الخميس الماضي بجولة تفقدية لمبنى دار الوثائق بعين الصيرة بالفسطاط واستمع وشاهد فيلما تسجيليا عن المشروع يوضح الرسومات والتصميمات الهندسية والمراحل الإنشائية للمشروع وما تم انجازه منها والمراحل المتبقية والتجهيزات والآليات المتقدمة تمهيدا لافتتاحه نهاية العام الحالي.

وأكد وزير الثقافة د.صابر عرب في تصريحاته أن المبنى يعد نموذجا يحاكي ويضاهي أكبر الأرشيفات في العالم كالفرنسي والانجليزي والاسباني مما يتيح للباحثين والمترددين على الدار ان يقوموا بدورهم تجاه وطنهم من خلال استخدام تقنيات عصرية تكنولوجية في مجال الارشفة وقاعدة بيانات الكترونية لكل الوثائق الورقية والمستندات بعد تحويلها في دار الكتب الى نسخة ديجيتال (الرقمي) سهل التعامل معها لنقلها الى الدار الجديدة في ظل وجود شباب كفء ومدرب على اعلى مستوى في مجال ترميم الوثائق.

وأضاف عرب «ان وثائق ثوره 25 يناير ووثائق حرب أكتوبر ومحاكمة مبارك بعد الانتهاء منها سيتم حفظها في المبنى الجديد بعد الانتهاء من الأعمال الانشائية وفقا للقانون الجديد».